

أثر العوامل السياسية في ربحية شركات التأمين

*د. يمن منصور **علاء سام بلدية

(الإيداع: 18 تشرين الأول 2023، القبول: 3 كانون الثاني 2024)

الملخص:

تناولت هذه الدراسة العوامل السياسية وأثرها في ربحية شركات التأمين، لكون قطاع التأمين من القطاعات الداعمة للاقتصاد المحلي لأي دولة، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع من حيوية في عملية تجميع رؤوس الأموال والادخار والاستثمار، عن طريق استئانة تم توزيعها على عدد من العاملين في قطاع التأمين، تضمنت أسئلة عن ارتباط بدلات وتغطيات التأمين بالأوضاع الأمنية والسياسية وما ينتج عن تغيرات سعر الصرف من احجام للشركات عن قبول تأمين العقود ذات التغطيات الكبيرة وعن تأثير فروع الشركات وأنشطتها بالأحداث الأمنية والمتغيرات السياسية، كما تم تحليل الاستئانة عن طريق برنامج SPSS واستخدام اختبارات الاحصائية المناسبة كاختبار ستوديننت واختبار الانحدار الخطي البسيط. ووجد الباحث من خلال هذه الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل السياسية في ربحية شركات التأمين.

الكلمات مفتاحية: التأمين، الربحية، العوامل السياسية، سعر الصرف.

* أستاذ، قسم الاحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

The Impact of Political Factors on The Profitability and Market Share of Syrian Insurance Companies

Dr. Yomn Mansour* Alaa Sam Baladieh**

(Received: 18 October 2023, Accepted: 3 January 2024)

Abstract :

This study examined political factors and their impact on the profitability of insurance companies, given that the insurance sector is one of the sectors that support the local economy of any country, given the vitality that this sector enjoys in the process of accumulating capital, saving and investment, through a questionnaire that was distributed to a number of workers in the insurance sector. It included questions about the association of insurance allowances and coverage with the security and political situations and the resulting reluctance of companies to accept insurance for contracts with large coverages as a result of exchange rate changes, and about the impact of company branches and activities on security events and political changes. The questionnaire was also analyzed using the SPSS program and using appropriate statistical tests as a test. Student and simple linear regression test.

Through this study, we found that there is a statistically significant impact of political factors on the profitability of insurance companies.

Keywords: insurance, profitability, political factors, exchange rate.

*Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria .

**PhD Student, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

1- مقدمه:

يعدُّ التأمين سمةً رئيسيةً في المجتمعات المعاصرة التي شهدت بصورةً جليةً نمو دوره الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن القول أنَّ التأمين يأتي بين القطاعات الاقتصادية التي تُحقَّق للمجتمع أكبر الفوائد، حيث أنَّ وجود برامج فعّالة للتأمين على الأصول والممتلكات يزيد من إقدام أصحاب الثروات على الاستثمار، لأنها ستقلل المخاطر التي يواجهونها، والتأمين يوفرُّ مُنحاً آمناً ومُستقرّاً يمارسُ فيه كلُّ من أصحاب الأعمال والعاملين أدوارهم في عمليات الإنتاج بصورةً تتعكسُ على تحسين الإنتاجية وزيادتها، ويلعب التأمين دوراً في تيسير حصول المشاريع على التمويل التي تحتاج إليه "الائتمان" من المصادر الخارجية، ويعتبر قطاع التأمين بما يتولّد لديه من فوائض مُتراكمه مصدراً مُهمّاً جداً لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في كثيرٍ من الدول.

كما أنه يقوّي الروابط بين أفراد المجتمع بما يفرضه من تعاونٍ بينهم على مواجهة ما يتعرضون له من أخطار، كذلك فهو يُنمّي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية حيال الأشخاص المعني بهم. كذلك فإنَّ التأمين يساهم بصورةً ملموسةً في التصدي لمشكلة تأتي على رأس المُشكلات الاجتماعية وهي مشكلة **البطالة**، حيثُ أنَّ قطاع التأمين من القطاعات كثيفة العمالة. ومن هذا المنطلق سيتناول الباحث في هذا البحث العوامل السياسية وأثرها في ربحية شركات التأمين.

2- مشكلة البحث:

تكمن المشكلة الأساسية للبحث في عدم معرفة إلى أي مدى تؤثر العوامل السياسية والأمنية كمستوى الهدوء والاستقرار المحلي ونوع النظام السياسي في ربحية شركات التأمين وعدم وضوح الدور الذي تلعبه هذه العوامل في مؤشرات الأداء. وبالتالي فإنَّ مشكله البحث تتمثل بمعرفة ما مدى تأثير العوامل السياسية في ربحية شركات التأمين السورية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول أثر العوامل السياسية في ربحية شركات التأمين، مما يساعد هذه الشركات على النهوض إلى مستويات أعلى من خلال التخطيط المسبق لمواجهة الأخطار المحتملة بناءً على الأساليب العلمية، وإلى زيادة كفاءتها، وجذب المزيد من المنتجات والعملاء إليها، مما يؤدي إلى اتساعها وعمقها بما يحقق أهداف التطور والنمو المالي والاقتصادي للشركات العاملة في سورية وتوجيه قراراتها بما يحقق لها أعلى ربحية وأدنى معدل مخاطرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

- 1- التعرف على واقع العمل لدى شركات التأمين السورية.
- 2- التعرف على دور الربحية في نمو أعمال شركات التأمين.
- 3- تحديد العوامل السياسية التي تساهم في زيادة ربحية شركات التأمين السورية.

فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في الفرضيتين الرئيسيتين:

- الفرضية الرئيسية الأولى: لأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الربحية في نمو أعمال شركات التأمين المدروسة.
- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل السياسية في ربحية شركات التأمين المدروسة، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحسن الواقع الأمني في ربحية شركات التأمين المدروسة.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتغيرات سعر الصرف في ربحية شركات التأمين المدروسة.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبيئة الداخلية لبعض المناطق في ربحية شركات التأمين المدروسة.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الخوف على الحياة في ربحية شركات التأمين المدروسة.

5- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأمان والانتشار الجغرافي لشركات التأمين في ربحية شركات التأمين المدروسة.

منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الإحصائي لتحقيق أهداف البحث، بحيث تمّ تكوين الإطار النظري للدراسة من خلال المراجع والدوريات والمنشورات والدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع المدروس. أما الجانب العملي فقد تم إعداد استبانة خاصة وزعت على عينة من الموظفين والمدراء العاملين في قطاع التأمين. وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة كالمتوسطات الحسابية وحساب النسب، إضافة لإجراء بعض الاختبارات الإحصائية كاختبار الفا كرونباخ واختبار ستيودينت والانحدار الخطي البسيط.

مجتمع البحث:

يتألف مجتمع البحث من جميع شركات التأمين العاملة في سورية والمسجلة في هيئته الاشراف على التأمين، ويبلغ عددها 13 شركة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (عمورة، 2010). أثر الكفاءة في إدارة وظائف شركات التأمين على نجاح هذه الشركات. سورية: جامعة دمشق.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى يمكن ارجاع نجاح شركات التأمين إلى كفاءة إدارة الوظائف التأمينية من تسعير واكتتاب وإنتاج وتسويه للمطالبات وإعادة التأمين واستثمار في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في سورية. واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنتاجي المعتمد على الدراسات السابقة. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أنّ عامل الكفاءة في إدارة شركات التأمين يبرز بطريقه يمكن اعتبارها خاصة وأنه كلما ازدادت كفاءة الموظفين واعتمادهم على الأساليب العلمية المتقدمة كلما ازداد نجاح الشركة من خلال تحقيق الربحية والاستمرار والنمو.

2- دراسة (يوسف، 2014). محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير. سورية: جامعة تشرين.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أهم محددات الطلب على منتجات التأمين في السوق السورية بهدف الوصول إلى أهم المتغيرات والتي يمكن التأثير عليها بهدف زيادة الطلب التأميني والتحكم به ودراسة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الرئيسية المؤثرة على الطلب التأميني وحجم الطلب التأميني. معتمداً في دراسته على المقاربة الاستنباطية واستخدم أيضاً بعض المؤشرات كمؤشر تغلغل التأمين ومؤشر كثافة التأمين.

وأهم توصلت إليه هذه الدراسة هو وجود علاقة طردية بين كل من الدخل، الدخل والتمدن، تطور النظام المالي، ومستوى الوعي التأميني من جهة. والطلب على التأمين من جهة ثانية. وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من البطالة، معدل الفائدة والنمو الاقتصادي من جهة والطلب على التأمين من جهة ثانية.

3- دراسة (زاهر، 2014). أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين. بحث منشور في مجلة جامعة تشرين. سورية: جامعة تشرين.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن احتمالية وجود علاقة بين نسب السيولة، والملاءة المالية، والكفاءة الإدارية، ونسب الربحية لشركات التأمين، وبالتالي اتخاذ القرارات المستقبلية في هذه الشركات واعتمدت الباحثة في دراستها على أسلوب التحليل الكمي لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أنّ العلاقة ما بين نسبة الكفاءة الإدارية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية وممتينة جداً، ودالة إحصائياً. وكانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في شركات التأمين. وهذا يؤكد على أن طبيعة العمل في شركات التأمين قائم على مبدأ العائد والمخاطرة، وأنه كلما زادت كفاءة المدراء والموظفين وخبرتهم، كانت القرارات المتخذة أكثر فائدة وربحية بالنسبة للشركات.

4-دراسة:

Mitra, D; Ghosh, A (2010). **Life Insurance in India. India: University of North Bengal** (تأمينات الحياة في الهند)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات الطلب على تأمينات الحياة من خلال التقارير السنوية للاقتصاد الهندي حيث تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى قسمين، متغيرات اقتصادية تضم الدخل ومعدل الفائدة وغيره ومتغيرات غير اقتصادية كتوقعات الحياة ومستوى التعليم والتمدن. والى محاولة إيجاد رابط بين معدلات التأمين على الحياة من جهة، والعوامل الديموغرافية والسياسية من جهة ثانية. مستخدمين اللوغاريتم الخطي وشبه الخطي لإيجاد معادلات انحدار للتنبؤ في معدل الطلب على تأمينات الحياة.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنّ الدخل والتطور المالي هما أكثر المحددات تأثيراً في الطلب على تأمينات الحياة. وأنّ معدل الفائدة على الاستثمارات البديلة ترتبط سلبياً مع الطلب على تأمينات الحياة.

5-دراسة:

Bolsoar, M (2018). **Decision Making In Insurance Companies Using Data Science. USA: The Boston Consulting Group.**

(صنع القرارات في شركات التأمين باستخدام علوم البيانات)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التجارب والبرامج التجريبية واستخدام العلوم الإحصائية في تجهيز القرارات في شركات التأمين والوصول إلى قرار منهجي وربح، ودراسة الفروقات في معدلات الربحية بين الشركات التي تستخدم علوم البيانات وتلك التي لا تقوم بتغيير ثقافتها التنظيمية على المدى المتوسط والطويل. من خلال دراسة ثلاثة أبعاد في شركات التأمين وهي: اليقين ويقصد به احتمالية الربح، الوقت ويقصد به سرعة تنفيذ العقود والمطالبات، والقيمة ويقصد بها الفوائد المتعلقة بالتكاليف، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنّ استخدام علم البيانات لا يحبط الموظفين ولا يثبّط من قدراتهم فحسب، بل يساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر دقة، وأنّ الشركات التي تستخدم علم البيانات بطريقة منهجية تحسنت هوامش أرباحها من ناحية القيمة ومن ناحية الاستثمار الأمثل للوقت.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مؤشرات أداء شركات التأمين

تعتبر الربحية من أهم مؤشرات أداء شركات التأمين التي يتم من خلالها تقييم أداء هذه الشركات، بالإضافة للحصة السوقية، والنمو في حجم الأعمال. وعادة ما يتم تقييم هذه المؤشرات من خلال مجموعة من النسب، أو من خلال دراسة كثافة وتغلغل التأمين في الاقتصاد المدروس. وتناول الباحث الربحية وكثافة التأمين كمؤشرات لتقييم عمل شركات التأمين العاملة في سورية.

الربحية:

ويقصد بها تحقيق عائد على الأموال المستثمرة في المنظمة، والذي يكون أعلى من العائد الذي يمكن تحقيقه من توظيف رأس المال ذاته في استثمارات بديلة ضمن درجة مخاطرة محددة (نادر، 2011). وتقاس الربحية عادةً بنسبة المطالب إلى

حقوق الملكية لكل شركة، أو معدل العائد على حقوق الملكية، أو معدل العائد على الأصول لكل شركة، كما يحسب بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول كمقياس للحكم على مقدرة وكفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة، حيث يعتبر محصلة لجميع بنود الأصول في الميزانية، وجميع بنود قائمة الدخل، لذا فهو يعد مقياساً للجودة العامة لمحفظه الاستثمار في شركات التأمين، ومعدله النمطي المتعارف عليه يتراوح بين (3%) وحتى (8%).

وتعد الربحية الهدف الأول لجميع الشركات والمنظمات والأمر الأهم لضرورة بقائها واستمرارها ما لم تكن منظمات غير ربحية وخيرية أو مدعومة حكومياً لأجل الضمان الاجتماعي.

حيث يضمن الربح للمنظمات الاستمرارية بعملها دون التضحية بالسيولة أو الاقتراب من رأس المال، وهو الهاجس الذي يورق المستثمرين ويسعون إلى تحقيقه في أي مكان يستثمرون به أموالهم. ومن أهم السياسات التي تساعد على زيادة الربحية في المنظمة (ماء البار، 2014):

- 1- استخدام الديون كمصدر للتمويل دون تجاوز نسبة المديونية المسموح بها مما يحقق وفراً ضريبياً يؤدي نفس عمل مخصصات الاهتلاك في زيادة الأرباح.
- 2- اختيار مصادر التمويل الأقل كلفة.
- 3- زيادة عدد الوحدات المنتجة بما يحقق وفراً في التكاليف الثابتة.
- 4- تخفيض نسبة الهدر والفاقد.
- 5- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية والاختيار الأمثل للقوى العاملة المؤهلة والمدربة.
- 6- التنوع في المنتجات بما يحقق زيادة في المبيعات عن طريق تنوع المعروض في السوق.
- 7- استخدام أقساط الاهتلاك المتناقص، مما يحقق راحة للمنظمة عن طريق تخليصها من النسبة العظمى لأقساط الاهتلاك خلال السنوات الأولى من شراء الأصول، إضافة إلى تخفيض قيمة الربح الخاضع للضريبة مما يساعد على تحقيق التوازن المالي خلال سنوات الشراء الأولى.

ويمكن تعريف الربحية في شركات التأمين بأنه قدره المنشأة على تحقيق الأرباح عن طريق استثمار الأموال المتشكلة من أقساط التأمين ومصادر التمويل الأخرى دون التضحية بالسيولة، بحيث تبقى شركه التأمين قادرة على تسديد المطالبات في أي وقت من الأوقات.

وتقاس الربحية بما يلي:

أ. معدل العائد على الأصول:

يعكس هذا المؤشر قدرة الشركة على توليد الأرباح من أصولها، وإن ازدياد هذا المعدل عامل هام لتوسيع أنشطة شركات التأمين ويتم احتسابه من خلال النسبة التالية.

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ب. معدل العائد على حقوق الملكية:

يعتبر هذا المؤشر مقياساً لقدرة الإدارة في استخدام أموال المساهمين لتوليد الربح للشركة، وإن ازدياد هذا المعدل عامل هام لتوسيع أنشطة شركات التأمين ويتم احتسابه من خلال النسبة التالية.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

وعند دراسة الربحية، لابد من الإشارة الى أن السيولة والملاءة المالية تعتبر من اهم العوامل المؤثرة في ربحية الشركات:
-السيولة:

وتعرف بأنها مدى إمكانية تحويل الأصول إلى نقد وضرورة وجود أموال جاهزة تكفي لمواجهة الالتزامات المختلفة عندما يحين موعد استحقاقها، والسيولة في مجال التأمين هي العنصر الرئيسي عند تحقق الخطر المؤمن ضده حيث أنّ نقص السيولة في أموال واستثمارات شركات التأمين يؤثر بشكل مباشر على وضع هذه الشركات وبالتالي على موثوقيتها وأرباحها، لأنه يتسبب في عدم القدرة على الوفاء ببعض الالتزامات تجاه حملة الوثائق، وهو الأمر الذي قد يؤدي فيما بعد إلى حصول عجز مالي. لذلك فإن غياب العمل بقاعدة تحقيق التوافق في آجال الاستحقاق بين أصول والتزامات شركة التأمين أو أي إخلال بسيط في هذه القاعدة قد يهدد وضع السيولة في الشركة بالخطر، حيث تتعامل شركات التأمين في أغلب الأحيان بأموال المؤمن لهم لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في قراراتها الاستثمارية كي لا تتعرض للعسر المالي.

وتحسب نسبة السيولة في شركات التأمين بقسمة الاحتياطيات الفنية على الموجودات المتداولة، وذلك بناءً على القرار رقم (210) للعام 2005 الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الاحتياطيات الفنية}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

وتعرف الاحتياطيات الفنية بالمبالغ التي يجب على المؤمن أو معيد التأمين اقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة التزامات الشركة المترتبة عليها لحمله الوثائق والمستفيدين (زاهر، 2014، ص251) وتتكون الاحتياطيات الخاصة بشركات التأمين من احتياطي الأخطار السارية، واحتياطي المطالبات تحت التسوية، واحتياطي الحوادث غير المصرح عنها، والاحتياطي الحسابي لفرع الحياة. كما يقصد بسيولة الشركة قدرتها على مقابلة التزاماتها بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول، كما يقصد بسيولة الشركة قدرتها على مقابلة التزاماتها بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية احتياجاتها المختلفة. وبالتالي فإن السيولة تساعد الشركة على تجنب الخسارة التي تحدث أثناء اضطراب الشركة على تحويل بعض أصولها غير السائلة، وبذلك تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان للشركة وذلك لقدرتها على تلبية متطلباتها الحالية والمستقبلية والتوسع بأنشطتها وتنويعها (Agarkova&Agarkov, 2020):

وبالتالي يتم أيضاً احتساب السيولة من خلال النسبة: $\frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{إجمالي المطالب}}$.

ولتوضيح ذلك قام الباحث باحتساب نسب السيولة لغالبية شركات التأمين العاملة في سورية ومن ثم مقارنة نسبة السيولة مع ربح هذه الشركات، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1) نسب السيولة لشركات التأمين لعام 2019 وأرباح هذه الشركات

الشركة	الاحتياطيات الفنية	الموجودات المتداولة	نسبة السيولة	ربح الشركة
الوطنية للتأمين	651,556,434.2	593,027,006.6	0.405352225	697,075,506
الثقة السورية للتأمين	969,574,249.1	257,907,132.3	0.398854759	691,481,10
المتحدة للتأمين	846,578,464.1	669,303,315.5	0.275540014	918,841,120
العربية للتأمين	809,313,333.2	121,374,608.5	0.416041041	822,860,20
آروب للتأمين	968,508,835.1	076,643,909.4	0.373857924	529,300.7
السورية العربية للتأمين	746,121,262.1	491,483,211.5	0.242180897	758-,722,133
الكويتية للتأمين	806,286,434.1	551,307,646.5	0.254022083	877-,711,85
المشرق للتأمين	273,360,310.1	030,613,167.3	0.413674354	703,892,56
الإتحاد التعاوني للتأمين	134,151,278.1	779,037,480.2	0.515375671	762-,174,125
أدير للتأمين	363,018,483	625,430,381.2	0.202826972	839,544,42
العقيلة للتأمين	257,189,272.1	983,047,700.6	0.189877634	722,347,132
الشركة الإسلامية للتأمين	329,023,211.1	948,548,587.3	0.337562873	865,608,68

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الإشراف على التأمين

وبحساب معامل الارتباط بيرسون بين نسبة السيولة وربح هذه الشركات، وجد الباحث أن معامل الارتباط يساوي (0.097) أي ان العلاقة ضعيفة جداً بين نسبة السيولة في كل شركة من الشركات وربح تلك الشركة، فالتناقض بين السيولة والربحية يعود إلى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب التضحية بشيء من الآخر، فزيادة السيولة تعني زيادة الأصول التي لا تحقق عائداً عالياً، وهذا يتعارض مع هدف الربحية وهدف زيادة القيمة الحالية للمؤسسة. ويتضح للباحث من خلال نسب السيولة المرتفعة السابقة، أن شركات التأمين المدروسة لم توجه إيراداتها المالية بالشكل الأمثل، ويوجد كمية من الأموال المعطلة التي يمكن استثمارها من قبل شركات التأمين المذكورة، سواء في الاستثمارات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أو حتى العقارات.

-الملاءة المالية:

يشير مصطلح الملاءة المالية إلى قدرة شركة التأمين على دفع التزاماتها من مواردها الخاصة، وتعرف شركة التأمين المليئة بأنها الشركة التي لديها القدرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة الى العقود كلها وفي أي وقت كان وفي معظم الظروف، حيث تسعى شركات التأمين الى تعظيم مردوداتها المالية من أجل تدعيم مركزها المالي وإرضاء أصحاب الملكية بتحقيق عائد مرغوب على أموالهم، حيث يعتبر المركز المالي الجيد للشركة من الدوافع الأساسية لجمهور المؤمن لهم للاكتتاب لدى شركات التأمين من أجل ضمان الحصول على مبلغ التأمين حال تحقق الخطر المؤمن منه. وتعتبر قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه حملة وثائق التأمين في الأوقات المحددة من أهم الأولويات للحفاظ على ولاء عملائها من حملة وثائق التأمين وتدعيم سمعتها في سوق التأمين والمحافظة على حصتها السوقية وزيادة أنشطتها والتوسع فيهاChen&Yang،(2023).

ومن أهم العوامل التي تؤثر في الملاءة المالية لشركات التأمين مايلي:

1-السياسة الاكتتابية السليمة وتحقيق عائد تأميني مناسب، ويقصد بالسياسة الاكتتابية السليمة انتقاء الخطر بكل عناية، حيث تقبل الأخطار الجيدة ولا تقبل الأخطار الرديئة، أو تضع شروطاً للاكتتاب في الأخطار الرديئة، إلى جانب تحديد القسط التأميني الكافي القائم على أسس علمية وفنية سليمة، حيث يكون كافياً لتغطية الخطر المؤمن عليه، وكذلك تغطية

المصرفيات الأخرى (عمولات الإنتاج، المصرفيات الإدارية والعمومية) مع تحقيق هامش ربح معقول، والهدف النهائي هو تحقيق ربح تأميني صاف.

2- السياسة الاستثمارية السليمة لشركة التأمين، حيث أن السياسة الاستثمارية لا تقل أهمية عن سياستها الاكتتابية الواعية الخاصة بدراسة الخطر وتحديد القسط المناسب، حيث يتمثل الدور الرئيس للاستثمار في أنه يقلل من المخاطر الكلية لشركة التأمين عن طريق المشاركة مع قسط التأمين في تغطية المتطلبات المختلفة والعمولات والمصرفيات الإدارية الأخرى، ما يتبقى بعد ذلك يوجّه لتكوين الاحتياطات الحرة والمخصصات المختلفة الكفيلة بتدعيم المركز المالي للشركة.

3- سياسة الشركة السليمة في اختيار معيدي التأمين، حيث أن الهدف الرئيس من إعادة التأمين هو السماح لشركة التأمين بالاستجابة لرغبات المستأمنين عندما تكون هناك حاجة لتغطية مخاطر بمبالغ كبيرة أو مخاطر جديدة من الصعب تحملها، لأنها من المخاطر الجسيمة التي لا يمكنهم قبولها إلا بعد الرجوع إلى معيدي التأمين المتخصصين، كما تقدم إعادة التأمين إلى شركة التأمين الحماية اللازمة لعدم تأثر إنجازاتها الاكتتابية والمالية للنتائج السلبية أو للأحداث غير المتوقعة، وبذلك فإن سياسة الشركة السليمة في هذا المجال تخدم موقفها المالي السليم القادر على أداء التزاماتها تجاه الغير.

4- سياسة الشركة السليمة في إدارة أموالها، والتي يقصد بها تنظيم تدفق الإيرادات والمدفوعات عن طريق إدارة سليمة للأموال، وهي من الأمور التي يجب أن تهتم بها شركة التأمين، حيث إنه عن طريق الإدارة السليمة لأموالها يمكنها أن تحدد حجم الأموال المتاحة للاستثمار في الوقت المناسب.

ويحسب هامش الملاءة في سورية وفق تعليمات هيئة الإشراف على التأمين رقم (200/100) للعام 2005 بالمعادلة التالية: (رأس المال المتوفر / رأس المال المطلوب) * 100

حيث يجب ألا يقل هامش الملاءة لدى شركة التأمين عن (150%). ويوضح الجدول التالي هامش الملاءة لشركات التأمين الخاصة في سورية حتى نهاية الربع الثالث لعام 2019:

الجدول رقم (2): هامش الملاءة لشركات التأمين الخاصة في سورية حتى نهاية الربع الثالث لعام 2019

هامش الملاءة	الشركة
449%	الوطنية للتأمين
326%	الثقة السورية للتأمين
546%	المتحدة للتأمين
254%	العربية للتأمين
430%	آروب للتأمين
331%	السورية العربية للتأمين
568%	الكويتية للتأمين
410%	المشرق للتأمين
304%	الاتحاد التعاوني للتأمين
851%	أدير للتأمين
486%	العقيلة للتأمين
318%	الشركة الإسلامية للتأمين

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الإشراف على التأمين

ووجد الباحث من الجدول رقم (2) السابق التزام شركات التأمين المذكورة في الحفاظ على نسبة هامش الملاءة ضمن الحدود المسموح بها قانونياً. لكن النسب المذكورة في غالبيتها مرتفعة جداً وهذا يعود الى احجام شركات التأمين السورية عن استخدام مواردها المالية في الاستثمارات أو توسيع محافظها التأمينية أفقياً أو عمودياً، عن طريق توسيع فروعها أو طرح منتجات تأمينية جديدة تتماشى مع متطلبات السوق.

ثانياً: كثافة التأمين في سورية

إنّ مؤشر كثافة التأمين يقاس بأخذ النسبة بين حجم أقساط التأمين الإجمالية مقسوماً إلى عدد السكان، وبالتالي يوضح نصيب الفرد الواحد من أقساط التأمين، وإنّ هذا المؤشر يعد مؤشراً مهماً لقياس حجم الطلب التأميني في بلد من البلدان، وكلما زادت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على تطور قطاع التأمين في البلد المقصود.

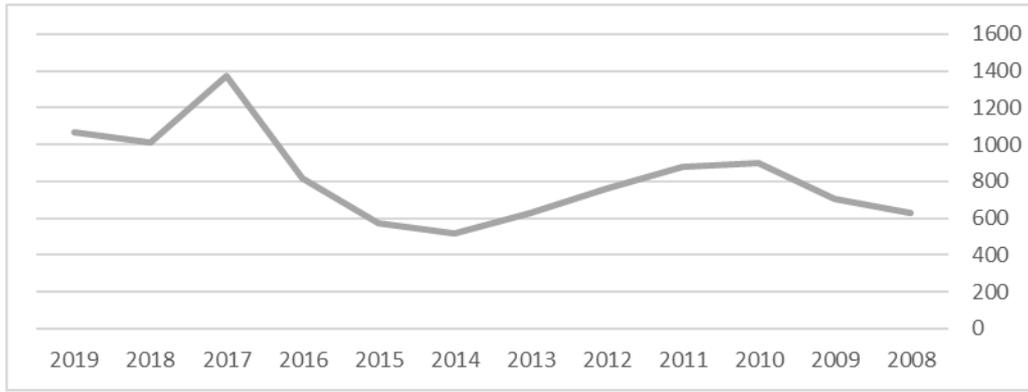
وقام الباحث بحساب كثافة التأمين في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2008 وحتى عام 2019 مستنداً إلى حجم الأقساط وعدد السكان كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) تطور كثافة التأمين في سورية خلال الفترة من 2008 وحتى 2019

العام	حجم الأقساط التأمينية	عدد السكان	كثافة التأمين
2008	12475037234	19880000	627.5169635
2009	14308367430	20367000	702.527001
2010	18822423345	20866000	902.0618875
2011	18497825914	21124000	875.6781819
2012	16394342038	21639000	757.6293746
2013	13901588765	22169000	627.0733351
2014	11777774960	22712000	518.5705777
2015	13336144662	23268000	573.1538878
2016	19534039490	23839000	819.4152225
2017	33510343597	24422000	1372.137564
2018	25252815451	25021000	1009.264836
2019	27333552563	25634000	1066.300716

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات هيئة الإشراف على التأمين والمكتب المركزي للإحصاء

ويورد الباحث الرسم البياني التالي للوقوف على التغيرات في معدل كثافة التأمين خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2019:



الرسم البياني رقم (1) معدل كثافة التأمين في سورية بين عام 2008 حتى 2019

حيث لاحظ الباحث من الجدول والرسم البياني الموضح له، أن معدل كثافة التأمين في سورية يتجه في منحى تصاعدي حيث ازداد نصيب الفرد من أقساط التأمين خلال الفترة المدروسة بشكل عام، وبدأ بالارتفاع من عام 2009 وحتى عام 2011، إلا أنه انخفض عام 2012 و2013 حتى وصل إلى ذروة الانخفاض عام 2014 وذلك بسبب دخول الجمهورية العربية السورية في حرب اقتصادية وعسكرية وسياسية أثرت على الاقتصاد السوري بشكل عام ومؤشرات نموه كافة. إلا أن مؤشر كثافة التأمين عاود الارتفاع بعد عام 2014 وصولاً إلى عام 2019 وهذا يعد مؤشراً هاماً من مؤشرات تحسن الاقتصاد إن لم يكن ناتجاً عن قيم تضخمية، حيث بلغ مؤشر كثافة التأمين عام 2019 مساوياً لـ (1066) ل.س مقارنة بـ (627) عام 2008. ومع ذلك تعد هذه الأرقام تعد متواضعة جداً تجاه المؤشرات في أسواق التأمين العربية المجاورة، أو حتى الأسواق العالمية، وأنه لا بد من الإشارة إلى القيم التضخمية لليرة السورية خلال الفترة المدروسة، والتي يؤثر عليها تغيرات سعر الصرف، لذلك كان لا بد من الإشارة إلى هذه التطورات من خلال مايلي:

1- تطور سعر الصرف في سورية:

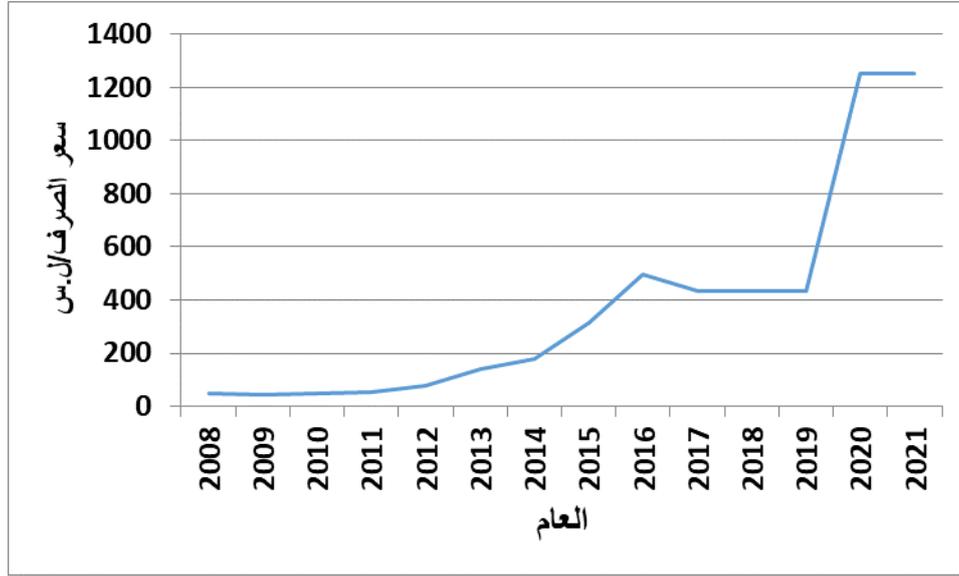
يبين الجدول الآتي تطور سعر الصرف في سورية خلال الفترة 2008-2021:

الجدول رقم(4): تطور سعر الصرف في سورية 2008-2021

العام	سعر الصرف	التغير %
2008	46.40	0.15
2009	45.70	-1.51
2010	46.49	1.73
2011	55.72	19.85
2012	77.50	39.09
2013	141.80	82.97
2014	180.89	27.57
2015	312.12	72.55
2016	497.07	59.26
2017	435.00	-12.49
2018	435.00	0.00
2019	435.00	0.00
2020	1250.00	187.36
2021	1250.00	0.00

المصدر: مصرف سورية المركزي-بيانات منشورة

حيث بلغ متوسط سعر الصرف 372.05 ل.س. وبنسبة زيادة عام 2021 عن عام 2008 ما يزيد عن 25 مرة ونوضح ذلك بالشكل الآتي:



الشكل رقم (2): تطور سعر الصرف في سورية 2008-2021

2- تطور التضخم في سورية:

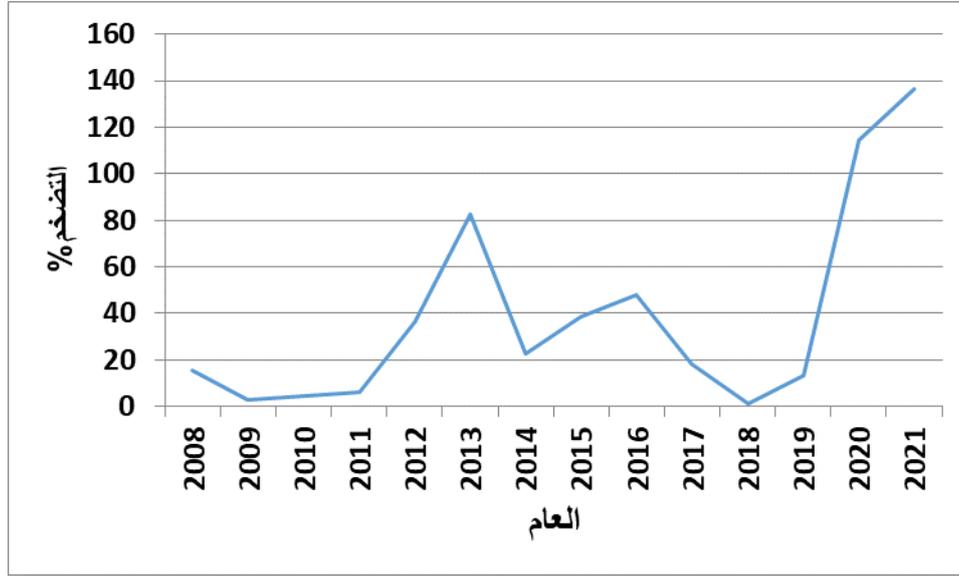
يبين الجدول الآتي تطور التضخم في سورية خلال الفترة 2008-2021:

الجدول رقم(5): تطور التضخم في سورية 2008-2021

التغير %	التضخم %	العام
237.78	15.7	2008
-80.92	2.9	2009
51.72	4.4	2010
43.18	6.3	2011
479.37	36.5	2012
125.75	82.4	2013
-72.69	22.5	2014
71.11	38.5	2015
23.90	47.7	2016
-62.05	18.1	2017
-95.03	0.9	2018
1388.89	13.4	2019
752.24	114.2	2020
19.70	136.7	2021

المصدر: مصرف سورية المركزي-بيانات منشورة

حيث بلغ متوسط التضخم 35.59% وبنسبة زيادة عام 2021 عن عام 2008 ما نسبته 770.7% أي ما يزيد عن سبعة أضعاف ونوضح ذلك بالشكل الآتي:



الشكل رقم(3): تطور التضخم في سورية 2000-2021
الإطار العملي للبحث

وصف عينة البحث:

شمل مجتمع البحث 12 شركة من شركات التأمين السورية ويبين الجدول (6) الآتي سنة التأسيس لكل منها، وعدد فروعها.

الجدول رقم (6): وصف شركات عينة البحث

الشركة	المتحدة للتأمين	السورية العربية للتأمين	آروب	السورية الوطنية للتأمين	التأمين العربية-سورية	السورية الكويتية للتأمين	الثقة السورية للتأمين	المشرق العربي للتأمين	أونيس للتأمين - أدير	الاتحاد التعاوني للتأمين	العقيلة للتأمين التكافلي	الإسلامية السورية للتأمين
تاريخ التأسيس	2006	2005	2006	2006	2006	2006	2006	2006	2008	2008	2008	2007
عدد الفروع	8	4	8	12	6	4	10	4	3	4	3	4

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان.

وصف عينة البحث:

بلغ تعداد مجتمع البحث (2860) عاملاً وتم حساب حجم العينة اعتماداً على القانون الآتي:

$$\tilde{n} \geq \frac{N \cdot Z_{1-\frac{\alpha}{2}}^2 \cdot r \cdot q}{N \cdot d^2 + Z_{1-\frac{\alpha}{2}}^2 \cdot r \cdot q}$$

$$Z_{1-\frac{\alpha}{2}} = 1.96$$

$$d = 0.05$$

$$r = q = 0.5$$

وعند مستوى دلالة 5% بلغ حجم العينة (339) على الأقل.
حيث Z قيمة المتحول المعياري وتساوي 1.96 عند درجة ثقة 95% ومستوى دلالة $\alpha=0.05$.
R: نسبة تواجد الخاصة في المجتمع المدروس.

d: الحد الأعلى للخطأ المسموح به عند تقدير المؤشرات $d=0.05$.

تم توزيع 350 استبيان على العاملين في شركات التأمين السورية كافة وتم استعادة 324 استبيان صالح للتحليل بنسبة اجابة (92.57%) والجدول (7) يبين توزع أعداد المجيبين حسب الشركات.

الجدول رقم (7) توزع أعداد المجيبين حسب الشركات

الشركة	المتحدة	السورية العربية	أروب	السورية الوطنية	العربية- سورية	الكويتية	الثقة السورية	المشرق العربي	أدونيس للتأمين - أدير	الاتحاد التعاوني	العقيلة	الإسلامية
عدد المجيبين	32	34	30	23	28	21	31	32	26	33	19	15

المصدر من إعداد الباحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحث باستخدام برنامجي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V20) Statistical Package For Social Sciences كما تم استخدام مستوى دلالة (5%)، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. اختبار ألفا كرونباخ وذلك لمعرفة مدى ثبات فقرات استمارة المقابلة.
2. اختبار ستوننت لعينة واحدة.
4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات المطلقة والنسبية.
5. الانحدار الخطي البسيط.

وصف أداة البحث:

أداة البحث:

استخدم الباحث أسلوب الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تصميم استبيان موجه للعاملين في شركات التأمين السورية حيث اشتمل الاستبيان على الأجزاء الرئيسة التالية:

1. الجزء الأول: معلومات خاصة بالشركة تشمل اسم الشركة، مقرها، تاريخ التأسيس (سنة التأسيس)، عدد فروع الشركة.
2. الجزء الثاني: معلومات عامة عن المجيبين وتشمل طبيعة العمل (مدير، رئيس قسم، موظف إداري)، المستوى التعليمي (دراسات عليا، جامعي، معهد متوسط، ثانوي أو أقل)، الاختصاص الدراسي، وسنوات الخبرة.
3. الجزء الثالث: ويشمل:

1. محور الربحية: ويتكون من (5) عبارات.

2. محور العوامل السياسية ويتكون من (9) عبارات.

ويجاب على هذه العبارات باستخدام إحدى الإجابات الخمسة لمقياس (ليكرت) ، كالاتي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق ، موافق بشدة) وتأخذ الإجابات السابقة الدرجات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5) على الترتيب ويبين الجدول الآتي طريقة تقييم العبارات وفق ليكرت.

الجدول رقم (8): تقييم العبارات وفق ليكرت

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المجال	1.00-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5.00

صدق الأداة:

يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى. والجدير بالذكر أن الباحث استخدم مقاييس عالمية فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار لدى شركات التأمين وبالتالي فإنها بالضرورة محققة لشروط الصدق غير أن الباحث قامت بتعديل بعض عبارات الاستبيان وتوطينها حسب البيئة المدروسة فكان من الضروري إعادة إجراء مقياس الصدق والثبات تأكيداً لدقة المقياس المستخدم، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قام الباحث بالاستعانة بخبرة منتقاة من أعضاء الهيئة التدريسية المنتمين إلى علوم الإحصاء بقصد الإفادة من خزينهم المعرفي وخبرتهم، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وقد بلغ عدد المحكمين أربعة محكمين وهم الدكتور يمين منصور، والدكتور شكيب بشماني والدكتورة يسيرة دريباتي والدكتورة راميا جبيلي. وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للجزء الذي تنتمي له.

وتركزت توجيهات المحكمين على طول العبارات واحتوائها بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بإضافة بعض العبارات لبعض المحاور وحذفها من محاور أخرى واستناداً إلى التوجيهات التي أبداه المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمون وصولاً للاستبانة بصورتها النهائية.

صدق الاتساق الداخلي للفقرات:

لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للفقرات يتم حساب معاملات الارتباط بين متوسط العبارات لكل محور مع المتوسط الكلي للمحور الذي ينتمي له المقياس وهذا موضح في الجدول (9).

الجدول رقم (9): صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

المحور	المقياس	عدد البنود	معامل الارتباط	احتمال الدلالة
			Pearson Correlation	Sig
الربحية	الربحية	5	0.88	**0.000
العوامل	السياسية	6	0.704	**0.000

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان والاستعانة ببرنامج SPSS.

وجد الباحث من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين متوسط العبارات لكل متغير على حدة مع المتوسط الكلي للمحاور هي معاملات ثبات داخلي دالة إحصائياً ($sig < 0.05$) وبهذا تأكد الباحث من صدق فقرات أداة البحث. ثبات الأداة:

تفسر درجة المصداقية (Reliability) ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (60%) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعتبر ضعيفة، وإذا كانت أكثر من (90%) فتعتبر ممتازة. وقد تم بحث مدى توفر الثبات في إجابات أسئلة الاستبانة باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ وذلك لأسئلة كل محور على حدة، كما هو موضح في الجدول (10).

الجدول رقم (10): معامل ألفا كرونباخ

معامل الصدق	الجذر التربيعي للثبات *100	ألفا كرونباخ	عدد البنود	المقياس	المحور
95.71%	0.916	5	الربحية	الربحية	الربحية
85.26%	0.727	6	السياسية	العوامل المؤثرة	السياسية

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبالاستعانة ببرنامج SPSS.

وجد الباحث من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ عند جميع المحاور أكثر من (65%)، ووصل إلى 91% وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها عند تحليل البيانات لتحقيق أهداف البحث وكذلك تم احتساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي للثبات.

خصائص عينة البحث:

- حيث شملت عينة البحث (12) من المديرين بنسبة 3.70% من العينة، (55) رئيس قسم بنسبة 16.98% من العينة، (257) موظف إداري بنسبة 79.32% من العينة.

- شملت عينة البحث (25) من حملة شهادة الدراسات العليا بنسبة 4.32% من العينة، (234) من حملة الشهادات الجامعية بنسبة 72.22% من العينة، (51) من حملة شهادة المعاهد المتوسطة بنسبة 15.74% من العينة، (14) من حملة الشهادة الثانوية فما دون بنسبة 7.72% من العينة.

- شملت عينة البحث (76) من اختصاص محاسبة بنسبة 23.46% من العينة، (81) اختصاص إدارة أعمال بنسبة 25% من العينة، (119) اختصاص تأمين ومصارف بنسبة 36.73% من العينة، (14) اختصاص احصاء بنسبة 4.32% من العينة، (8) اقتصاد وتخطيط بنسبة 2.47% من العينة، (26) اختصاصات أخرى بنسبة 8.02% من العينة.

- شملت عينة البحث (79) لديهم خبرة 5 سنوات فما دون بنسبة 24.38% من العينة، (112) لديهم خبرة من 5-10 سنوات بنسبة 34.57% من العينة، (65) لديهم خبرة من 10-15 سنة بنسبة 20.06% من العينة، (49) لديهم خبرة من 15-20 سنة بنسبة 15.12% من العينة، (19) لديهم خبرة أكثر من 20 سنة بنسبة 5.86% من العينة.

تحليل إجابات أفراد العينة:

تحليل إجابات محور الربحية في نمو أعمال شركات التأمين:

يبين الجدول (11) الآتي إجابات محور الربحية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة.

الجدول رقم (11): إجابات محور الربحية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الإجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	التكرار	العبارة
موافق	0.86	4.04	96	171	37	15	5	العدي	يتم تعديل خطط الشركة السنوية اعتماداً على أرباحها في العام السابق
			29.6%	52.8%	11.4%	4.6%	1.5%	النسبي	
موافق	0.86	3.81	69	150	84	18	3	العدي	يتم استثمار أرباح الشركة في الأوراق المالية (الأسهم والسندات)
			21.3%	46.3%	25.9%	5.6%	0.9%	النسبي	
موافق	0.84	3.96	83	167	57	13	4	العدي	يتم استثمار أرباح الشركة في العقارات
			25.6%	51.5%	17.6%	4.0%	1.2%	النسبي	
موافق	0.77	4.06	85	189	37	9	4	العدي	يتم استثمار أرباح الشركة في شركات إعادة التأمين
			26.2%	58.3%	11.4%	2.8%	1.2%	النسبي	
موافق	0.87	3.98	83	182	37	15	7	العدي	يتم استثمار أرباح الشركة على شكل ودائع في المصارف
			25.6%	56.2%	11.4%	4.6%	2.2%	النسبي	
موافق	0.73	3.97	المتوسط الكلي						

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبالإستعانة ببرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (11) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات عامل الربحية أن اتجاهات المحييين نحو جميع عباراته تقع ضمن المجال 3.40-4.19 وهي توافق الإجابة (موافق) وبالنظر الى مضمون العبارات فإن هناك موافقة على أن الشركة تعدل خططها السنوية اعتماداً على أرباحها في العام السابق وبوزن نسبي (80.80%) كما أن هناك موافقة على الشركة تستثمر أرباحها في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) وبوزن نسبي (76.20%) أو العقارات وبوزن نسبي (79.20%) أو في شركات إعادة التأمين وبوزن نسبي (81.20%) أو على شكل ودائع في المصارف وبوزن نسبي (76.60%) ، وبالنظر إلى المتوسط الكلي للمقياس فإن هناك موافقة على عامل الربحية كأحد العوامل المؤثرة في نمو أعمال شركات التأمين وبوزن نسبي (79.40%)، ومن وجهة نظر الباحث فإن عامل الربحية يعتبر من العوامل المهمة المؤثرة في نمو أعمال شركات التأمين لأنه أحد أهم مخرجات شركات التأمين التي تؤمن استمراريته وتطورها وتنوع منتجاتها.

تحليل اجابات العوامل السياسية المؤثرة في ربحية شركات التأمين:

يبين الجدول (12) الآتي إجابات محور العوامل السياسية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ورتبة العبارة.

الجدول رقم (12): إجابات محور العوامل السياسية و المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

الإجابة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	التكرار	العبارة
موافق	0.96	3.80	73	156	62	24	9	العديدي النسبي	تحسن أرباح شركات التأمين يرتبط بتحسين الواقع الأمني للبلد
			22.5%	48.1%	19.1%	7.4%	2.8%		
موافق	1.15	3.63	76	137	37	62	12	العديدي النسبي	تغيرات سعر الصرف تحول دون زيادة أرباح شركات التأمين
			23.5%	42.3%	11.4%	19.1%	3.7%		
موافق	1.09	3.69	72	147	57	30	18	العديدي النسبي	تردي الأوضاع الأمنية في بعض المناطق يؤثر سلباً في أرباح شركات التأمين
			22.2%	45.4%	17.6%	9.3%	5.6%		
موافق	0.91	3.84	74	154	75	12	9	العديدي النسبي	فرض البيئة الداخلية في بعض المناطق لشروط عمل غير قانونية يؤدي إلى توقف أنشطة التأمين فيها
			22.8%	47.5%	23.1%	3.7%	2.8%		
موافق	0.94	3.72	62	147	89	15	11	العديدي النسبي	سببت الأحداث الأخيرة الناتجة عن الحرب ارتفاع الطلب التأميني على منتجات تأمينية دون أخرى كالتأمين على الحياة
			19.1%	45.4%	27.5%	4.6%	3.4%		
موافق	0.86	3.81	63	161	83	10	7	العديدي النسبي	سببت الحرب توقف عدد من فروع الشركة عن العمل الأمر الذي انعكس سلباً على أرباح شركات التأمين
			19.4%	49.7%	25.6%	3.1%	2.2%		
موافق	0.64	3.75	المتوسط الكلي						

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان والاستعانة ببرنامج SPSS.

يتضح من الجدول (12) بعد إجراء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات العوامل السياسية أن اتجاهات المحييين نحو جميع عباراته تقع ضمن المجال 3.40-4.19 وهي توافق الإجابة (موافق) وبالنظر الى مضمون العبارات فإن هناك موافقة على أن تحسن أرباح شركات التأمين يرتبط بتحسين الواقع الأمني للبلد وبوزن نسبي (74.40%) كما أن هناك موافقة على أن تغيرات سعر الصرف تحول دون زيادة أرباح شركات التأمين وبوزن نسبي (75.00%) وهناك موافقة على تردي الأوضاع الأمنية في بعض المناطق يؤثر سلباً على أرباح شركات التأمين وبوزن نسبي (76.00%) وأن فرض البيئة الداخلية في بعض المناطق لشروط عمل غير قانونية يؤدي إلى توقف أنشطة التأمين فيها وبوزن نسبي (75.40%) وهناك موافقة على الأحداث الأخيرة الناتجة عن الحرب سببت ارتفاع الطلب التأميني على منتجات تأمينية دون أخرى كالتأمين على الحياة وبوزن نسبي (74.20%) كما أن هناك موافقة على أن الحرب سببت توقف عدد من فروع الشركة عن

العمل الأمر الذي انعكس سلباً على توسع أنشطة شركات التأمين ووزن نسبي (75.00%) وبالنظر إلى المتوسط الكلي للمقياس فإن هناك موافقة على العوامل السياسية كأحد العوامل المؤثرة في أرباح شركات التأمين ووزن نسبي (75.00%)، ومن وجهة نظر الباحث فإن قطاع التأمين كغيره من القطاعات يتأثر بشكل مباشر بواقع البيئة المحيط وخصوصاً الواقع الأمني وأن توافر الأمن في البيئة المحيطة بهذا القطاع يساعد على استمراره وتطوره.

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بعامل الربحية في نمو أعمال شركات التأمين:

لإجراء الاختبارات الخاصة بقبول أو رفض الفرضيات المتعلقة بعامل الربحية تم استخدام اختبار ستودنت لعينة واحدة One sample t.test لمقارنة متوسط الفقرات لكل عامل مع الوسط الفرضي (3) ويقابل (60%) من الاجابات ونوضح النتائج في الجدول الآتي:

الجدول رقم(13): نتائج اختبار ستودنت حول عامل الربحية

العامل	فرق المتوسطات	t.test	P-value	النتيجة
الربحية	0.97	24.06	**0	دال إحصائياً

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبيان وبالإستعانة ببرنامج SPSS.

من الجدول السابق توصلنا إلى ما يلي:

1. بالنسبة لعامل الربحية: نلاحظ أن $p\text{-value} < 0.05$ وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الربحية في نمو أعمال شركات التأمين المدروسة ونؤكد أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الربحية في نمو أعمال شركات التأمين المدروسة عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، وبما أن الفرق موجب بالتالي متوسط الاجابات أعلى معنوياً من (3) وبنسبة بلغت 32.33%.

نتائج اختبار الفرضيات المتعلقة بأثر العوامل السياسية في ربحية شركات التأمين العاملة في سورية:

لإجراء الاختبارات الخاصة بقبول أو رفض الفرضيات قام الباحث باختبار معنوية الانحدار بين المتغير التابع والمستقل، ونوضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): احصائيات الانحدار

Regression Statistics	
Multiple R	0.967868032
R Square	0.936768527
Adjusted R Square	0.936572156
Standard Error	0.162227391
Observations	324

من الجدول السابق نلاحظ أن Adjusted R Square=0.921 أي علاقة الانحدار قوية جدا بين العوامل السياسية وربحية شركات التأمين أي أن العوامل السياسية تفسر ما مقداره 93 % من التغير في الربحية لهذه الشركات.

ولدراسة معنوية العلاقة يورد الباحث جدول ANOVA

الجدول رقم (15): اختبار ANOVA

ANOVA					
	<i>df</i>	<i>SS</i>	<i>MS</i>	<i>F</i>	<i>Significance F</i>
Regression	1	181.0187179	181.0187179	3774.274673	6.8469E-180
Residual	322	15.44350431	0.047961194		
Total	323	196.4622222			

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة

حيث نلاحظ من الجدول (15) السابق أن قيمة sig المحسوبة أصغر من 0.05 وبالتالي نموذج الانحدار معنوي ولصيغة معادلة الانحدار يورد الباحث الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تقدير معاملات الانحدار

	<i>Coefficients</i>	<i>Standard Error</i>	<i>t Stat</i>	<i>P-value</i>	<i>Lower 95%</i>	<i>Upper 95%</i>	<i>Lower 95.0%</i>	<i>Upper 95.0%</i>
Intercept	1.004754824	0.049314444	20.37445285	7.28834E-60	0.907735628	1.10177402	0.907735628	1.10177402
العوامل السياسية	0.768798036	0.012513982	61.43512572	6.8469E-180	0.744178547	0.793417526	0.744178547	0.793417526

المصدر من إعداد الباحث بناء على نتائج الاستبانة

حيث نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة t start بلغت 61.43 وهي بالقيمة المطلقة أكبر من 2 وبالتالي العوامل السياسية متغير معنوي، ويمكن صياغة معادلة الانحدار من بالاعتماد على الجدول السابق بالمعادلة التاليه:

$$Y=1.004754824 + 0.768798036 x$$

حيث تمثل Y المتغير التابع وهو الربحية، وتمثل X المتغير المستقل وهو العوامل السياسية.

النتائج:

● معدل

كثافة التأمين في سورية يتجه في منحى تصاعدي حيث ازداد نصيب الفرد من أقساط التأمين خلال الفترة المدروسة بشكل عام.

● التضخم

في سورية يتجه في منحى تصاعدي، مما يشير الى أن معدل كثافة التأمين ناتج عن قيم تضخمييه وليس عن قيم حقيقية.

● هناك موافقة على عامل الربحية كأحد العوامل المؤثرة في نمو أعمال شركات التأمين، لأنه أحد أهم مخرجات شركات التأمين التي تؤمن استمراريتها وتطورها وتنوع منتجاتها.

- وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين العوامل السياسية وربحية شركات التأمين، وبالتالي يجب أن تدرس العوامل السياسية بشكل عميق من قبل شركات التأمين للحفاظ على موقعها من جهة واستمرار تقديم خدماتها من جهة أخرى.

التوصيات:

- ضرورة مواكبة التشريعات والقوانين للتطورات المتسارعة في قطاع التأمين.
- ضرورة رفع القيود الحكومية عن التعامل مع شركات إعادة التأمين للسماح بحرية أكبر ومعدل أعلى من النمو في حجم أعمال شركات التأمين.
- ضرورة رفع مستوى الشفافية الحكومية.
- ضرورة تخفيف تبعية شركات التأمين السورية لهيئة الاشراف على التأمين من ناحية تحديد الحصص السوقية لعقود التأمين الإلزامي كي تتاح الفرصة للمنافسة الأكبر بين هذه الشركات.
- إن ارتفاع معدلات التضخم لها أثر سلبي على توسع أنشطة الشركات، وبالتالي لا بد من كبح جماح هذا التضخم للحيلولة دون الوصول الى الركود الاقتصادي.
- ضرورة السماح لشركات التأمين بالعمل منفردة على وضع سياساتها التسعيرية بالنسبة للمطالبات وللاكتتاب حيث أن القرارات الناظمة لعمل هذه الشركات من قبل هيئة الاشراف على التأمين والاتحاد السوري لشركات التأمين يحول دون الحرية في سياسات التسعير ورفع جودة الخدمات.

المراجع:

- زاهر، لانا (2014). أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين. بحث منشور في مجلة جامعة تشرين. سورية: جامعة تشرين.
- سليمة، طيبيبة (2014). دور محاسبه شركات التأمين في اتخاذ القرارات. أطروحة دكتوراه منشورة. الجزائر: جامعة سطيف.
- عمورة، ريم (2010). أثر الكفاءة في إدارة وظائف شركات التأمين على نجاح هذه الشركات. رسالة ماجستير. سورية: جامعة دمشق.
- ملحم، عمر (2019). العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.
- يوسف، على (2014). محددات الطلب التأميني في سورية ودوره في النمو الاقتصادي. رسالة ماجستير غير منشورة. سورية: جامعة تشرين.
- Agarkova, L.V., & Agarkov, V.D. (2020). **Features of assessing the liquidity and solvency of the insurer.** <https://stavrolit.ru/kant/1946/1872/>
- Bolsoar, M (2018). **Decision Making In Insurance Companies Using Data Science.** USA: The Boston Consulting Group.
- Chen, S.; Yang, J. **Environmental Pollution Liability Insurance Pricing and the Solvency of Insurance Companies in China: Based on the Black–Scholes Model Int.** J. Environ. Res. Public Health 2023, 20, 1630.

- Frees. E (2016). **How the Insurance Industry Uses Analytics to Make decisions.** USA: Wisconsin School of Business
- Mitra, D; Ghosh, A (2010). **Life Insurance in India.** India: University of North Bengal
- Si. S (2014). **The Effectiveness of Advertising on Insurance Behavior and Decision-Making in the Insurance Sector.** University of Delhi, Delhi, India. International Journal of Advancements in Research & Technology, Volume 3, Issue 1, January–2014.